

التاريخ: ٢٩/١٠/١٤٤٦هـ

الموافق: ٢٧/٠٤/٢٠٢٥م

المحترمين

السادة / جمعية عفيف الخيرية بمحافظة الليث

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،

الموضوع: خطاب تعيين

(١) هدف ونطاق المراجعة:-

لقد طلبتم أن نقوم بمراجعة القوائم المالية لجمعية عفيف الخيرية بمحافظة الليث والتي تشمل قائمة المركز المالي المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥م وقائمة الانشطة، وقائمة التدفقات النقدية عن العام المالي المنتهي في ذلك التاريخ، والإيضاحات الملحقه بالقوائم المالية والتي تشمل ملخصات بالسياسات المحاسبية المهمة. ويسعدنا أن نؤكد لكم بخطابنا هذا قبولنا وتفهمنا لارتباط المراجعة المطلوب منا.

وتمثل اهداف المراجعة في الوصول إلى تأكيد معقول عما إذا كانت القوائم المالية ككل خالية من تحريف جوهري سواء بسبب غش أو خطأ، وفي إصدار تقرير المراجع الذي يتضمن رأينا. والتأكيد المعقول هو مستوى عال من التأكيد، إلا أنه ليس ضمانا على أن المراجعة التي تم القيام بها وفقا للمعايير الدولية للمراجعة المعتمدة في المملكة العربية السعودية ستكشف دائما تحريف جوهري متى كان موجودا. ويمكن أن تنشأ التحريفات عن غش أو خطأ، وتعد التحريفات جوهرية إذا كان يمكن بشكل معقول توقع أنها ستؤثر بمفردها أو في مجملها، على القرارات الاقتصادية التي يتخذها المستخدمون على أساس هذه القوائم المالية.

(٢) مسؤوليات المراجع:-

سوف نقوم بالمراجعة، وفقاً للمعايير الدولية للمراجعة المعتمدة في المملكة العربية السعودية. هذه المعايير تتطلب منا الالتزام بالمتطلبات الأخلاقية. وكجزء من المراجعة وفقا للمعايير الدولية للمراجعة المعتمدة في المملكة العربية السعودية فإننا نمارس اتخاذ الحكم المهني، ونحافظ على نزعة الشك المهني طوال عملية المراجعة. ونقوم أيضا بما يلي:

- تحديد وتقييم مخاطر التحريف الجوهري للقوائم المالية، سواء بسبب غش أو خطأ، وتصميم وتنفيذ إجراءات مراجعة تستجيب لهذه المخاطر، والحصول على أدلة مراجعة كافية ومناسبة لتوفير أساس لرأينا. ويعد خطر عدم اكتشاف تحريف جوهري ناتج عن غش أعلى من الخطر الناتج عن خطأ، نظرا لان الغش قد ينطوي على تواطؤ أو تزوير أو حذف متعمد أو إفادات مضللة أو تجاوز الرقابة الداخلية.
- التوصل الي فهم للرقابة الداخلية ذات الصلة بالمراجعة من أجل تصميم إجراءات المراجعة المناسبة في ظل الظروف القائمة، وليس لغرض إبداء رأي في فاعلية الرقابة الداخلية للمنشأة، ومع ذلك فإننا سنقوم بإبلاغكم كتابة بشأن ما سنكتشفه خلال المراجعة من أوجه قصور مهمة في الرقابة الداخلية ذات الصلة بمراجعة القوائم المالية.
- تقويم مدى مناسبة السياسات المحاسبية المستخدمة ومدى معقولية التقديرات المحاسبية والإفصاحات المتعلقة بها التي ادتها الادارة.

- تقويم مدى مناسبة استخدام الإدارة لأساس الاستمرارية في المحاسبة، واستنادًا إلى أدلة المراجعة التي تم الحصول عليها، ما إذا كان هناك عدم تأكد جوهري ذا علاقة بأحداث أو ظروف قد تثير شكًا كبيرًا بشأن قدرة المنشأة على البقاء كمنشأة مستمرة. وإذا خالصنا إلى وجود عدم تأكد جوهري، يكون مطلوبًا منا لفت الانتباه في تقريرنا إلى الإفصاحات ذات العلاقة الواردة في القوائم المالية، أو إذا كانت تلك الإفصاحات غير كافية، يتم تعديل رأينا. وتستند استنتاجاتنا إلى أدلة المراجعة التي تم الحصول عليها حتى تاريخ تقرير المراجع. ومع ذلك، فإن الأحداث أو الظروف المستقبلية قد تتسبب في توقف المؤسسة عن البقاء كمنشأة مستمرة.
- تقويم العرض العام، وهيكل ومحتوى القوائم المالية، بما في ذلك الإفصاحات، وما إذا كانت القوائم المالية تعبر عن المعاملات والأحداث التي تمثلها بطريقة تحقق عرضًا عادلاً.

وبسبب القيود الملازمة للمراجعة بالإضافة إلى القيود الملازمة للرقابة الداخلية فإنه يوجد خطر لا يمكن تفاديه، وهو أن بعض التحريفات الجوهرية قد لا يتم اكتشافها، حتى ولو تم التخطيط والتنفيذ الصحيح للمراجعة وفقًا لمعايير المراجعة.

٣) مسؤوليات الإدارة:-

تقوم مراجعتنا على أساس أن (الإدارة والمكلفين بالحكومة حيثما يكون مناسبًا) يقرون بعلمهم ويتفهمون بأنهم يتحملون مسؤولية:

أ. الإعداد والعرض العادل للقوائم المالية وفقًا لمعيار المنشآت الغير هادفة للربح الصادر من الهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين، وبالإضافة إلى متطلبات المعيار الدولي للتقرير المالي للمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم المعتمد في المملكة العربية السعودية.

ب. الرقابة الداخلية التي ترى الإدارة أنها ضرورية، لتمكينها من إعداد القوائم المالية خالية من تحريف جوهري، سواء بسبب غش أو خطأ.

ت. تمكيننا مما يلي:

(١) الوصول إلى جميع المعلومات التي تدرك الإدارة بأنها ذات صلة بإعداد القوائم المالية، مثل السجلات والوثائق والأموال الأخرى.

(٢) المعلومات الإضافية التي قد نطلبها من الإدارة لغرض المراجعة.

(٣) الوصول غير المقيد إلى أشخاص من داخل المنشأة، ممن نرى ضرورة الحصول منهم على أدلة مراجعة.

وكجزء من أعمال مراجعتنا، سوف نطلب من (الإدارة والمكلفين بالحكومة - حيثما يكون مناسبًا) مصادقة مكتوبة فيما يتعلق بالإفادات المعدة لنا المرتبطة بالمراجعة.

ونتطلع إلى التعاون التام من قبل موظفي الشركة، أثناء المراجعة.

٤) أمور أخرى:-

أ- سيتم تحميلكم بأية مصاريف إضافية مباشرة نقوم بدفعها نيابة عنكم.

ب- سيتم تحميلكم بأتعاب إضافية نتيجة أية أعمال إضافية تطلبونها خارجة عن نطاق العمل الوارد أعلاه.

ج- إن اوراق العمل هي ملكنا الخاص وستكون موجود دائمة في مكتبنا لاطلاعكم على اية بيانات تطلبونها خلال اوقات الدوام الرسمية.

د- سيتم اصدار تقرير عن القوائم المالية بعدد ٣ نسخ باللغة العربية.

هـ) الاتعاب المهنية:-

وفقا لعدد الساعات التي تم تقديرها لمراجعة القوائم المالية للمنشأة سوف تكون أتعابنا التي نتقاضاها وفقا للجدول التالي:

الاتعاب	نوع الخدمة
٨,٠٠٠ ريال	مراجعته وتدقيق القوائم المالية للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥ م
١,٢٠٠ ريال	يضاف ضريبة قيمة مضافة ١٥%
٩,٢٠٠ ريال	الإجمالي بعد الضريبة :-
يتم السداد ٥٠% من قيمة الاتعاب مع التعاقد وباقي الاتعاب تسدد مع استلام المسودة النهائية لتوقيعها.	
يتم السداد بشيك باسم شركة خالد سلطان الرويس وشركاؤه محاسبون ومراجعون قانونيون أو بتحويل بنكي الى حسابنا ببنك الرياض. فرع المحمدية. رقم الايبان (SA7220000002420899999940), اوال حسابنا بمصرف الراجحي - رقم الايبان (SA1180000355608010297647)	

وفي حالة موافقتكم على ما جاء بعالية نأمل التكرم بالتوقيع على نسخة منه وختمها وإعادة نسخة لنا حيث يعد ذلك بمثابة عقد ارتباط على طبيعة عملية المراجعة وتحديد الأتعاب وآلية سدادها لنا.

٦) القبول والتعميد:

الطرف الاول

شركة خالد سلطان الرويس وشركاؤه محاسبون ومراجعون قانونيون
بمثليها/ عبدالرحمن عبدالله الرويس
الصفة: الشريك ترخيص رقم (٨٨٣)
التوقيع

الطرف الثاني

جمعية عفيف الخيرية بمحافظة الليث
بمثليها/ محمد مصطفى الهري
الصفة: المدير التنفيذي
التوقيع

